

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

الجدل الدائر في أمريكا حول جدوى العقوبات على دمشق



ترجمات

5 أكتوبر 2020

ترجمات



الجدل الدائر في أمريكا حول جدوى العقوبات على دمشق

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالاً بعنوان: "هل سيصح بايدن أخطاء أوباما في سوريا؟" (4 سبتمبر 2020)، تحدث فيه الكاتب جوش روغين عن تأثير فوز الديمقراطيين في الانتخابات الأمريكية على الملف السوري، معتبراً أنه: "لو فاز جو بايدن فإنه سيتحمل مسؤولية إصلاح النهج الأمريكي إزاء سوريا، والذي مثل منذ فترة أوباما فشلاً ذريعاً، خاصة وأن بايدن قد تعهد في حملته بزيادة دور الولايات المتحدة في سوريا، وتصعيد الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد، وتأمين الكرامة والحماية والعدالة للشعب السوري، وهو يسمعه السوريون منذ عقد من الزمان دون أن يتحقق على أرض الواقع".

وأشار روغين إلى أن الموقف من سوريا يتسبب بخلاف داخل أروقة الحزب الديمقراطي، حيث يمكن ملاحظة تناقض التصريحات التي يدلي بها المرشح الرئاسي جو بايدن، وتلك التي تتحدث بها نائبته تولسي غابارد، والتي يعتبرها البعض أنها "اعتذارية" لصالح الأسد، ما سيورث بايدن مسؤولية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بانتقاده تخلي الرئيس الحالي دونالد ترامب عن الأكراد أمام الهجوم التركي، وعدم رده على تصادم القوات الروسية مع الأمريكية شمال سوريا.

ورأى الكاتب أن وصول إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض، سيدفع بالولايات المتحدة للتعامل مع سوريا من خلال الدبلوماسية وزيادة الضغط على الأسد، ومنع عمليات الإعمار حتى يوقف مذابحه ويوافق على مشاركة السلطة، إذ يعتبر بعض مسؤولي إدارة أوباما الذين يعملون الآن مع بايدن أن هذه فرصتهم لتصحيح أخطائهم السابقة، حيث أكد توني بليكنين، نائب وزير الخارجية في عهد أوباما ومستشار بايدن حالياً: "لقد فشلنا في منع الخسارة التراجيدية للأرواح وتشريد الملايين الذين أصبحوا لاجئين أو أصبحوا نازحين في بلدهم وهذا أمر علينا العيش معه".

وتحدث روغين عن عدة أخطاء ارتكبتها إدارة أوباما في الملف السوري، منها؛ وضع خط أحمر دون القدرة على فرضه، والوثوق بتعهد روسيا نزع سلاح بشار الكيماوي، وتسليح المعارضة بصورة كبيرة، ما دفع بالعديد من السوريين للتشكيك في وعود بايدن وعدم الثقة بها، خاصة بعد تعيين ستيفن سايمون عضواً بفريق بايدن الاستشاري لشؤون الشرق الأوسط، وكان يُعرف بمعارضته لفرض أية عقوبات على النظام السوري خلال خدمته في إدارة أوباما، ثم سافر إلى دمشق وقابل بشار الأسد بعد مغادرته البيت الأبيض.

كما تضم حملة بايدن مسيحية سورية من أوهايو، وناشطة في المجتمع العربي-الأمريكي لدعم الديمقراطي، والتي عُرفت بمواقفها المؤيدة لبشار الأسد وتهمها على المعارضة السورية، وأكدت أن بايدن: "سيحشد بقية الدول لإعادة إعمار سوريا"، ما تسبب بجدل واسع ودفع بإدارة الحملة لحذف المنشور.

وأثار ذلك المقال جدلاً واسعاً في الأروقة الأمريكية حيث نشرت مجلة "فورين أفيرز" مقالاً بعنوان: "هل يمكن للعقوبات الأميركية أن تردع الأسد؟" فند فيه الكُتاب؛ أدهم سحلول، وسناء سكّاري وساندي القطامي، ما ورد في مقال سابق بالمجلة ذاتها (كتبه كل من جوشوا لانديس وستيفن سيمون) حول جدوى العقوبات الأميركية ضد النظام السوري، والذي اعتبر فيه الكاتبان أن: "العقوبات تضر الشعب ولا تؤثر في النظام السوري، ولا تساعد في تحقيق المصالح الأميركية".

وانتقد الكتاب الثلاثة تجاهل لانديس وسيمون في مقالهما -بمجلة فورين أفيرز- حقيقة أن بشار الأسد هو المصدر الرئيس لمعاناة سوريا، وأن العقوبات الأميركية الجديدة ستساعد في الحد من قدرته على إيذاء شعبه، خاصة وأنه جاء عقب جهود مشتركة بين أعضاء الكونغرس والحزبين الديمقراطي والجمهوري والنشطاء السوريين في تشريع قانون قيصر.

وذكر المقال بالفضائح التي ارتكبتها نظام الأسد في السنوات الماضية، والمتمثلة في اعتقال عشرات الآلاف وتعذيبهم في السجون، ما أدى إلى إقرار عقوبات قيصر بعد توثيق تلك الانتهاكات، مؤكداً أن العقوبات الجديدة ستحرم مجرمي الحرب من الوصول إلى الأموال لضمان بقائهم في السلطة، وتعزز المصالح الأميركية، وتوقف تدفق اللاجئين، وتمنع ظهور تنظيم "داعش" من جديد، وتوجه رسالة واضحة للأسد وغيره من الحكام المستبدين بأن إستراتيجية الأرض المحروقة كاستهداف المستشفيات والإخفاء القسري للمعارضين، وعمليات التعذيب وحرق جثث السجناء السياسيين، لن تمر دون مساءلة.

ولتفادي الأضرار المتوقعة ضد الشعب السوري؛ طالب الكتاب الثلاثة واشنطن بالعمل مع الاتحاد الأوروبي لجعل العقوبات: "أكثر إنسانية وأقل تأثيراً على المدنيين"، بما في ذلك فتح "قنوات تجارية إنسانية" لتوريد المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية، وإنشاء آلية مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لضمان استمرار المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإنسانية في تقديم الخدمات للمدنيين السوريين.

وأكد المقال أنه: "على عكس العقوبات الشاملة التي فرضت على العراق في السابق، فإن عقوبات قانون قيصر محددة، ولا تهدف إلى وقف جميع المبادلات التجارية مع سوريا، بل تستهدف الأفراد والشركات التي تمول كبار المسؤولين في نظام الأسد والميليشيات الأجنبية التي تتعاون معه"، معتبراً أن دعوة لاندريس وسيمون لإشراك الأسد وداعميه في إعادة الإعمار لا تكتسي أية مشروعية عقب الجرائم المروعة التي ارتكبتها في حق شعبه طيلة السنوات الماضية، ومن شأنها عرقلة جهود إرساء نظام حكم بديل يتحلّى بالمسؤولية والشفافية، وهو بالضبط ما حصل في لبنان الذي لم تحاسب طبقته الحاكمة على جرائمها خلال الحرب الأهلية التي دامت 51 عاماً، وفي بلدان أخرى مثل الفلبين والصين والسودان ومصر، حيث أدى إفلات الأنظمة من المساءلة إلى مزيد من القمع ضد الشعوب.

وفي إذكاء للجدل الدائر بواشنطن حول جدوى العقوبات الأميركية على دمشق؛ أيد سام هيلر، في مقال نشره بموقع "وور أون ذي روكس"، بعنوان: "ما الذي تحققه العقوبات الأميركية على سوريا؟" (29 سبتمبر 2020)، الجناح المعارض لقانون قيصر، معتبراً أن العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا لن توقف الفضائح، وأنها لا تحقق الهدف المنشود بل تتسبب بخسائر إنسانية باهظة.

ورأى هيلر أن العقوبات تبين الكثير من أخطاء السياسة الأميركية الخارجية "التدخلية"، حيث تستخدم الولايات المتحدة وسائل قسرية (عقوبات اقتصادية أحادية الجانب) لتحقيق غايات غير متطابقة وغير معقولة.



وعلى الرغم من اعترافه بأن قوة قانون قيصر تتمثل في النطاق الواسع الذي يغطيه، وفي "العقوبات الثانوية" التي يهدد بها رعايا الدول الثالثة، بما في ذلك المستثمرين المحتملين من لبنان والأردن والخليج العربي، وتشكيله أداة قوية في خدمة الحملة الأوسع لإدارة ترامب لعزل النظام السوري سياسياً واقتصادياً، إلا إن هيلر رأى في العقوبات تأثيراً سلبياً على النشاط الاقتصادي المشروع، بما في ذلك مساعدة السوريين المحتاجين، إذ إن "الامتثال المفرط" من قبل البنوك والشركات قد منع وصول المساعدات الإنسانية، وتسبب بأضرار كبيرة على المواطنين السوريين الذين يقتاتون من الأعمال الاعتيادية والتجارية كجزء من نظام اقتصادي متشابك يعتمد عليه العاملون في المجال الإنساني لشراء السلع والخدمات محلياً، معتبراً أن العقوبات التي تخنق الاقتصاد السوري تؤثر بالضرورة على المساعدات الإنسانية وعلى رفاهية المدنيين بشكل عام.

ورأى هيلر أن عوامل مثل؛ تدهور الاقتصادي اللبناني، وتأثير تفشي وباء "كوفيد19"، والعقوبات الأمريكية الجديدة، وخسائر الحرب الأهلية المستمرة منذ نحو عقد، قد تسببت بنقص حاد في الغذاء، ما دفعه للتساؤل: "ما الفائدة من هذه العقوبات وكيف تستفيد الولايات المتحدة من إبقاء سوريا فقيرة وبائسة؟"

وفي انتقاده لمقال روجين بصحيفة واشنطن بوست؛ قال هيلر: "سيقول لكم روجين أن قانون قيصر هو محاولة لوقف الفضائع، لكن وفق القانون نفسه فإن الهدف من العقوبات هو إجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها الإجرامية بحق الشعب السوري ودفعها للقبول بعملية انتقال سياسي يحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان والتعايش السلمي مع جيرانها... إلا أن وقف العنف وفرض عملية انتقال سياسي عبر عقوبات قانون قيصر (أو أي قانون غيره) هو أمر مستحيل، فالولايات المتحدة لن تجبر سوريا بهذه الطريقة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ولا حتى على وقف الفضائع في سجونها أو في ساحة المعركة".

وطالب هيلر صانعي القرار الأمريكي بإعادة تقييم قانون قيصر وتقييم الأهداف السياسية الأوسع للولايات المتحدة، واضعين بعين الاعتبار أن أية عملية سياسة تضم تكاليف ومقايضات، وأنه يتعين النظر فيما إذا كانت تلك التكاليف تستحق العناء الذي يقع على المدنيين.

وبالإضافة إلى انتقاده لمقال روجين؛ هاجم هيلر مقالاً آخر نشره الكاتب أدنيسك في الموقع نفسه -"وور أون ذي روكس"-، مطلع شهر سبتمبر المنصرم، معتبراً أن دفاع أدنيسك عن العقوبات الأمريكية يفتقد إلى تقييم واضح لتكلفة وفوائد العقوبات، وما إذا كانت تلك العقوبات ستحرم الأسد من الموارد اللازمة لشن المزيد من الهجمات العسكرية وارتكاب الفضائع.



وأضاف هيلر: "يسير أدنيسك وراء الفرضية القائلة بأن الوسائل المحدودة للحكومة السورية ستمنعها من شن هجوم عسكري جديد، ويعتبر أنه ليس من المؤكد تأثير عقوبات قيصر على رفاهية السوريين العاديين، وأن الظروف المعيشية للسوريين بائسة بالفعل لدرجة أن تأثير عقوبات قيصر على الأسرة العادية قد يكون هامشياً، لكن هذا الافتراض محض خيال، إذ لا يعتقد أحد حقاً أن قانون قيصر والسياسة الأمريكية الأشمل للضغط على دمشق ستنجز أهدافها المنشودة، ولا يبدو أن أيّاً من تلك التكتيكات ستدفع دمشق للقبول بعملية انتقال سياسي أو تبني إصلاحات ترقى إلى مستوى تغيير النظام، أو رده عن مهاجمة آخر معاقل المعارضة في البلاد. ربما تتقلص موارد النظام إلا أن ذلك سيدفعه إلى تخصيص القليل المتبقي لضمان بقائه وتحقيق النصر العسكري، فحتى في اللحظات الأضعف والأكثر يأساً على مدار العقد الماضي؛ لم يتنازل النظام أو يخفف من سعيه الدامي لإعادة فرض سلطته على ما خسره من الأراضي السورية".

واستبعد هيلر أن يؤدي الضغط الاقتصادي إلى انهيار الدولة السورية أو يثقل كاهل حليفها روسيا إلى درجة تحقيق تحول سياسي جذري على النمط الذي تطالب به واشنطن، معتبراً أن فرص نجاح "فرضية" أدنيسك قريبة من الصفر، مقابل الضرر المؤكد وقوعه ضد المدنيين، ومرجحاً أن يكون الدافع الفعلي لتلك العقوبات هو إرضاء الناخبين ودغدغة شعور الأمريكيين محلياً دون تحقيق أية نتائج فعلية على المشهد الدولي.

وفي مفارقة مثيرة للجدل؛ يجادل هيلر بضرورة عدم إلقاء اللوم على النظام فقط في تدمير سوريا، معتبراً أن واشنطن قد شاركت في ذلك من خلال تقديم أكثر من مليار دولار لتسليح المعارضة، وقيام قواتها بتدمير الرقعة أثناء حملتها للقضاء على تنظيم "داعش".

ورأى هيلر في مقاله -المفعم بالجدليات والمتناقضات- أن العقوبات تمثل الخيار المفضل لواشنطن في الوقت الحالي، لأنها لا تتطلب سوى فعل القليل، وذلك كمن يؤثر المشي خطوة واحدة فقط عن القيام بأي شيء مطلقاً، معتبراً أن قانون قيصر هو: "ثمرة المجتمع السياسي الأمريكي الذي يولي المحاولة" أهمية أكثر من النتائج!"



Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

5 أكتوبر 2020

المركز الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفع صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com